

الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة: العوائق و التحديات

[Algeria and the World Trade Organization: obstacles and challenges]

Khayreddine BELAAZE¹ and Rabah KHOUNI²

¹Laboratory of finance, banking and management,
University of Mohammed khider,
BP 145 RP, 07000,
Biskra, Algeria

²Department of commercial sciences,
University of Mohammed khider,
BP 145 RP, 07000,
Biskra, Algeria

ABSTRACT: The aim of this research paper is to provide an overview on the course of negotiations of Algeria to join the World Trade Organization, since more than a quarter century the negotiations remain moving slowly and know sometimes stopping, which made it difficult way for Algeria to join WTO, and The presence of other obstacles like: unstable business environment, and some policies that do not compatible with WTO agreements Did not give enough guarantees for the negotiation parties, and for the bilateral negotiations with the European Union and the United States it seems that will be difficult to reached.

KEYWORDS: Negotiations, Multilateral Trading System, World trade organization, Algeria.

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية في تقديم نظرة على مسار مفاوضات الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فمنذ أزيد من ربع قرن بقيت المفاوضات تسير بطريقة بطيئة و تعرف في بعض الاحيان توقفات، مما صعب الطريق امام الجزائر، كما أن وجود عراقيل اخرى على غرار بيئة الاعمال الغير مستقرة و بعض السياسات التي لا تتطابق و إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مثل: الدعم المحلي و رخص الاستيراد و منع استيراد بعض المنتجات لم تعطي ضمانات كافية للأطراف المفاوضة، كما ان المفاوضات الثنائية هي الاخرى خاصة مع دول الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية ستكون صعبة.

كلمات دلالية: المفاوضات، النظام التجاري متعدد الاطراف، المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر.

1 مقدمة

يعتبر تحرير التجارة الدولية أداة هامة لدعم معدلات النمو الاقتصادي و تقليص نسب البطالة، خفض معدلات الفقر و زيادة مساهمة الدول النامية في الاقتصاد العالمي، حيث أن إلغاء أو تقليل الحواجز الغير جمركية و التعريفات الجمركية و دعم التجارة العادلة يمكن من زيادة نفاذ السلع و الخدمات الى الاسواق بشكل غير تمييزي، و هذا ما نجده كهدف للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و العمل و المنبثق عنه الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة سنة 1947، كما أن المعاملة الخاصة و التفضيلية التي أقرتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنة 1994 تقر بوجود منح الدول المتقدمة لمعاملة تفضيلية لمنتجات الدول النامية بدون شرط "المعاملة بالمثل"، لهذا سارعت العديد من الدول خاصة النامية للدخول في هذا الفضاء التجاري متعدد الاطراف لرغبتها في الاستفادة من هذه المكاسب. و كغيرها من الدول النامية سارعت الجزائر لمحاولة الالتحاق بهذا النظام التجاري من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ثم بعدها المنظمة العالمية للتجارة، خاصة بعد المشاكل الاقتصادية التي بدأت تظهر في أواخر الثمانينات نتيجة الاعتماد المفرط على المحروقات كمصدر وحيد في المبادلات التجارية و تبني الجزائر للاصلاحات الاقتصادية من خلال برامج صندوق النقد الدولي (برنامج التكيف الهيكلي و برنامج التثبيت الاقتصادي)، لكن المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة عرفت العديد من النكسات خاصة و أن حجم التنازلات التي حاولت بعض الاطراف فرضها تمس العديد من القطاعات الحيوية للجزائر مثل: الطاقة و الخدمات.

و من خلال ما سبق تقديمه سنحاول الاجابة على الاشكالية التالية:
ما هي مراحل المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة؟ وما هي أسباب تعطلها؟
و للإجابة على هذا التساؤل سنقوم بالتطرق للنقاط التالية:

- نشأة المنظمة العالمية للتجارة؛
- اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛
- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة؛
- مسار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- عقبات في طريق الانضمام.

2 نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تعود أول محاولات تحرير التجارة العالمية الى نهاية الحرب العالمية الاولى، و بالضبط في الولايات المتحدة الامريكية حيث قدم الرئيس الامريكي مقترح عرف بـ"وثيقة ويلسون" ضمت اربع عشر نقطة، دعت إلى إلغاء الكلي لكل العوائق الاقتصادية والاجراءات التجارية الغير عادلة لكافة الدول من أجل ضمان السلم في العالم والمساهمة في الحفاظ عليه، أما عن أول محاولة لتأسيس هيئة دولية مختصة بالتجارة الدولية فتعود الى ما يعرف بمشروع " جيمس ميد". وكان ذلك في 1 أوت 1942، وقد تضمن المشروع في وثيقته 22 فقرة، حيث تعرض للمشاكل التجارية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا مساهمة المؤسسة الأخرى (على غرار اتحاد المقاصة الدولي) المقترحة لحل هاته المشاكل مثل: خفض القيود الجمركية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وتحفيز التوسع في الطلب العام في الأسواق العالمية، حيث يستوجب على إثرها جميع الدول المنضمة للإتحاد بتقديم كافة الترتيبات التجارية التفضيلية لجميع الدول الأعضاء وأيضا تقديم ضمانات للحد من القيود التجارية، كما جاء أيضا اقتراح بإنشاء لجنة للتجارة الدولية تقوم بالتحكيم الدولي في المنازعات، ثم جاء المقترح الامريكي بإنشاء منظمة التجارة الدولية في سنة 1946 حيث تم تقديم اقتراح ميثاق لمنظمة التجارة الدولية للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة وقد احتوى المقترح على خمس فصول ضمت 79 مادة، حيث تم التطرق للاقتراح العام بشأن المنظمة، وكذا العضوية وسياسة التجارة العامة من خلال الدولة الأولى بالرعاية، المعاملة الوطنية فيما يخص الضرائب واللوائح الداخلية والإجراءات المضادة للاغراق، التقييم الجمركي، تخفيض الرسوم، وإلغاء الاجراءات التفضيلية والقيود التجارية الكمية، كما تناول الفصل الاخير مهام المنظمة وهيكلها، المؤتمرات، اللجان و الامانة العامة.

2.1 ميثاق هافانا

- يعتبر ميثاق هافانا مرحلة أولية لمحاولة تنفيذ الاقتراح الامريكي بإنشاء منظمة دولية للتجارة، حيث إجتمعت 56 دولة في 21 نوفمبر 1947، بعاصمة كوبا هافانا و قد ضلت أشغاله متواصلة إلى غاية 24 مارس 1948، حيث تم الخروج بالوثيقة الختامية لميثاق هافانا و فقد ضمت هذه الاخيرة 106 مادة موزعة على تسع فصول و قد حملت عنوان "ميثاق هافانا-إنشاء منظمة دولية للتجارة"، أما عن أهداف هذه الوثيقة فنتمثل في: [1]
- ضمان حجم متزايد من الدخول الحقيقية، الطلب الفعال، تطوير الإنتاج، استهلاك والتبادل الدولي في السلع، والمساهمة بالتالي في تحقيق توازن وتوسع في الاقتصادي العالمي؛
 - مساعدة وتحفيز التنمية الصناعية و التنمية الاقتصادية الشاملة، وخاصة فيما يتعلق بالدول التي تشهد بداية لمسيرة التنمية، تشجيع تدفق رؤوس الأموال الدولية الموجهة للاستثمارات المنتجة؛
 - تسهيل وصول الدول الأعضاء بشكل متساوي للأسواق و للموارد و عناصر الإنتاج التي هي ضرورية لتحقيق الإزدهار و التنمية الاقتصادية؛
 - القضاء على التمييز في التجارة الدولية والحد من استخدام التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز؛
 - السماح لمختلف الدول من إمكانية زيادة تجارتها، و تنمية اقتصادها، وتجنب استخدام معايير تشوه التجارة العادلة، تقلص فرص العمل أو تؤخر التقدم الاقتصادي؛
 - تطوير التفاهم المشترك، التشاور و التعاون، وحل المشاكل فيما يخص العمل، التنمية الاقتصادية، السياسة التجارية.

2.2 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة 1947

لقد كان شهر نوفمبر من عام 1946 محطة انطلاق لوضع إطار قانوني لإتفاقيات متعددة الاطراف تهدف الى تحرير التجارة و إرساء مبادئ التجارة العادلة، حيث كان الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمل بمدينة جنيف في سويسرا، حيث خلص هذا الاجتماع على تبني هدف تحقيق و المحافظة على معدلات الطلب العالمي، التوظيف، التنمية الصناعية، السياسة التجارية العامة من خلال مسألة الدعم و القيود التجارية [2] ، لتتوالى بعدها اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و العمل في كل من نيويورك في مارس 1947 و جنيف في 30 أوت 1947، لتنتهي بذلك صياغة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة في 4 أكتوبر 1947 بمدينة جنيف خلال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة و العمل، و تصدر بعدها الوثيقة الختامية للاتفاقية و بروتوكول التطبيق المؤقت Protocole d'application provisoire في 30 أكتوبر 1947 و دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 1948، و قد استمر العمل بهذا البروتوكول لأزيد من نصف قرن، أما عن المكاسب التي يمكن تحقيقها من تطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة فيمكن أن نعددها في النقاط التالية:

- تحقيق الرفاهية للشعوب؛
- خفض و إلغاء الحواجز و القيود التي تشوه التجارة الدولية العادلة؛
- تشجيع النفاذ للأسواق الدولية؛
- زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية؛
- المساهمة في تنشيط الطلب العالمي و تحقيق التوظيف الكامل؛
- و ضع آلية لحل المنازعات التجارية من خلال المفاوضات؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية على أعلى مستوى.

عرفت الاتفاقية العامة للوثيقة الحركية والتجارة ثماني جولات وذلك منذ سنة 1947 ومؤتمر جنيف إلى غاية جولة الأوروغواي (86-94) والمنبثق عنها المنظمة العالمية للتجارة، و لم تكن الجولات الخمس الأولى بمحطات الهامة في تاريخ الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة كونها تهدف لم تهدف إلا للحد من التعريفات الجمركية من جهة و عدد الأعضاء المشاركة فيها لم يكن كبير من جهة أخرى.

2.3 المنظمة العالمية للتجارة

لقد تم التوصل إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عن طريق توصيات الجولة الختامية للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة (جولة الأوروغواي 1986-1994) و كان في بداية الأمر مقترح كندي ثم تبنته الدول الأوروبية بعد خضوعه لتعديلات، حيث لم يكن الأمر سهلا خلال هذه الفترة خاصة بعد الصراع الأمريكي-الأوروبي حول ملف الزراعة، حيث مرت الجولة التفاوضية بأصعب مراحلها في كل من مونتريل بكندا و بروكسل في بلجيكا، و قد تم التوصل إلى الاتفاق بشأن مشروع مسودة القرار الختامي التي تم التوقيع عليها في أبريل 1994 بمدينة مراكش المغربية بمشاركة 123 دولة، و القاضية بإنشاء منظمة دولية تهدف لتحرير التجارة العالمية من العوائق الجمركية، وهي منظمة التجارة العالمية و التي انشئت سنة 1995.

أما عن المهام التي انشئت من أجلها منظمة التجارة العالمية فيمكن إيجازها في أربع عناصر التالية: [3]

- المفاوضات التجارية، حيث تسعى منظمة التجارة العالمية من خلال فتح باب المفاوضات التجارية بين دول الأعضاء إلى التوصل إلى أرضية اتفاق بشأن العديد من المسائل على غرار التجارة في السلع، من خلال الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة سنة 1994، و اتفاقية العامة حول تجارة الخدمات، وكذا اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، حيث تتم هذه المفاوضات تحت مظلة المؤتمرات الوزارية التي تجتمع في الغالب مرة كل سنتين لمناقشة المواضيع التي يتم اقتراحها من قبل الأعضاء في الفترة التحضيرية للمؤتمرات؛
- التنفيذ و المتابعة، تسمح هذه الآلية بمراقبة مستوى الشفافية بالنسبة للسياسات التجارية للدول الأعضاء، من خلال التدابير و الإجراءات التي تتخذها، كما تخضع السياسات و الممارسات التجارية للدول الأعضاء للمراقبة بشكل دوري من طرف اللجان المختصة على مستوى منظمة التجارة العالمية؛
- تسوية المنازعات، يتم الفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء بشأن عدم الالتزام بالاتفاقات على مستوى لجان تسوية المنازعات، وتعتبر هذه الآلية حجر الزاوية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، لأنها تسمح بتطبيق الاتفاقات المبرمة، وتضمن عدم انتهاكها؛
- تدعيم القدرات التجارية، وتشمل الدول النامية و الدول الأقل نموا حيث تتضمن أحكاما خاصة تحدد الفترات الزمنية للتكيف مع هذه الاتفاقات، و كما تسمح بتقديم الدعم الفني للدول النامية و الأقل نموا، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية من أجل زيادة قدراتها التجارية .

و لقد شهدت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها سنة 1995، تسعة مؤتمرات وزارية أخرى في بالي بإندونيسيا في ديسمبر 2013، و تعتبر المؤتمرات الوزارية حجر الزاوية في مفاوضات الدول الأعضاء، حيث يتم عن طريقها إتخاذ القرارات المتعلقة بالاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، حيث تتمتع المؤتمرات الوزارية بالسلطة العليا (Highest Authority)، فمنذ سنة 1996 تاريخ أول مؤتمر وزاري بسنغافورة تم التطرق إلى العديد من المواضيع، سواء التقليدية أو الجديدة التي تعرف بمسائل ما بعد سنغافورة و تعتبر جولة الدوحة أو جولة الالفة كما أطلق عليها الجولة التي أسألت الكثير من الحبر، حيث جاءت مباشرة بعد فشل مؤتمر سياتل و التهميش الذي تعرضت له الدول النامية، بالإضافة إلى القضايا التي ناقشتها وعلو أهمها التجارة و التنمية المستدامة.

3 إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

منذ إنشائها سنة 1994 و دخولها حيز التنفيذ في جانفي 1995، وضعت المنظمة العالمية للتجارة جملة من الاتفاقيات متعددة الأطراف و المتصلة بالتجارة، حيث شملت العديد من الجوانب مثل: الزراعة، الخدمات و الاستثمار، و يمكن أن نعددها في مايلي:

3.1 إتفاقية تحرير تجارة السلع

تعتبر إتفاقية تحرير التجارة في السلع من بين الاتفاقيات الأكثر شمولا، حيث عالجت أكثر من 10 مسائل تمس التجارة في السلع، ولقد كانت الزراعة من بين أهم القضايا التي مستها هذه الإتفاقية، بالإضافة إلى المنسوجات و الملابس، وكذا مراجعة قواعد الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة 1947، و قد شملت الإتفاقية ما يلي:

- الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة 1994
- الإتفاق حول الزراعة
- الإتفاق بشأن تدابير الصحة و الصحة النباتية
- الإتفاق بشأن المنسوجات و الملابس
- العوائق الفنية أمام التجارة
- اتفاق الجوانب المتعلقة بالاستثمار و المتصلة بالتجارة
- اتفاق بشأن الدعم و الرسوم التعويضية
- اتفاق حول تراخيص الاستيراد
- اتفاق بشأن الوقاية

3.2 الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

يمكن اعتبار الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ثاني أكبر إتفاقية بعد الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة، و ذلك لعدد المواضيع المتفق عليها على غرار الخدمات المالية، خدمات النقل الجوي و البحري، و الاتصالات، و لقد بدأت المفاوضات منذ جولة الأوروغواي حيث تعين على جميع الدول تقديم تعهدات معينة في مجال الخدمات، تلزم جميع الأعضاء بتطبيق هذه التعهدات، حيث جاءت هذه الإتفاقية في ثلاث جوانب، أما الجانب الأول فقد اشتمل على التزامات و المجالات العامة، كعاملمة الدولة الأكثر رعاية، الشفافية، مشاركة الدول النامية...، أما الجانب الثاني فقد تعلق بالتعهدات الخاصة، وهي النفاذ إلى الأسواق، المعاملة الوطنية و تعهدات إضافية، أما الجانب الأخير و هو التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، و تخص القيود و الشروط المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، و كذا شروط المعاملة الوطنية، التعهدات المتصلة بالالتزامات الإضافية و تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و تنفيذ الالتزامات.

3.3 اتفاقية الجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

و قد ضمت الاتفاقية ثمانية جوانب تخص الملكية الفكرية وهي:

- حقوق المؤلف.
- العلامات التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التصميمات و النماذج الصناعية.
- براءات الاختراع.
- الرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة.
- حماية المعلومات الغير مفصح عنها.
- مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة في التراخيص التعاقدية.

3.4 تسوية المنازعات

وردت هذه الاتفاقية في الملحق رقم 2 من الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف، و ضمن 27 مادة، حيث تم بموجب هذه المذكرة تأسيس هيئة تسوية المنازعات على مستوى المنظمة توكّل لها مهام إنشاء اللجان و كذا اعتماد تقارير الفرق و هيئات الاستئناف، بالإضافة الى تنفيذ القرارات و التوصيات.

أما عن اجندة سير عملية التسوية فهي تمتد على عدة مراحل: [4]

- استلام أولى المذكرات المكتوبة: الطرف الشاكي من 3 الى 6 اسابيع
- الطرف المشتكي من 2 الى 3 اسابيع
- تاريخ و مكان اول اجتماع مع الاطراف: من أسبوع الى أسبوعين.
- تسلم الردود المكتوبة من الاطراف: من اسبوعين الى 3 اسابيع.
- تاريخ و مكان ثاني اجتماع: من اسبوع الى اسبوعين
- صدور الجزء الوصفي من التقرير: من اسبوعين الى 4 اسابيع.
- استقبال الملاحظات على الجزء الوصفي من التقرير : اسبوعين.
- صدور التقرير المؤقت: من اسبوعين الى 4 اسابيع.
- طلب المراجعة: اسبوع واحد.
- فترة المراجعة: اسبوعين.
- التقرير النهائي: اسبوعين.
- توزيع التقرير على الاعضاء: 3 اسابيع.

3.5 مراجعة السياسات التجارية

الهدف من آلية مراجعة السياسة التجارية هي المساهمة في تنفيذ جميع التزامات الدول الاعضاء بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف، و بالتالي تسهيل عملها و فهم افضل لسياسات و الممارسات التجارية للدول الاعضاء بفضل الشفافية و الحوكمة، فآلية مراجعة السياسة التجارية "تسمح بالتقدير و التقييم الجماعي و على أساس منظم لمختلف السياسات و الممارسات التجارية للدول الاعضاء و تأثير ذلك على النظام التجاري متعدد الاطراف" [5].

3.6 الاتفاقيات التجارية الجماعية

تعتبر الاتفاقيات التجارية الجماعية إمتداد لاتفاقيات جولة طوكيو و قد شملت الاتفاقيات اربع محاور، و تتميز بأنها ليست ملزمة للأطراف الغير مصادق عليها، و هي:

- اتفاق بشأن تجارة الطائرات المدنية؛
- اتفاق بشأن المشتريات الحكومية؛
- الاتفاق الدولي في قطاع الالبان؛
- الاتفاق الدولي للحوم الالبان.

4 مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

ان هدف الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة هو تحرير التجارة العالمية في مجال السلع و الخدمات و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء القيود الكمية من اجل تشجيع التبادلات التجارية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، و من اجل تحقيق هذا الهدف تم وضع مبادئ عامة لهاته الاتفاقية و هو ما تضمنته الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية الجزئية سنة 1947 و اهم هذه المبادئ هي:

- المعاملة العامة للدولة الاولى بالرعاية

و هو المبدأ الاول الذي نصت عليه المادة الاولى في الجزء الاول من الوثيقة النهائية من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة [6]، حيث لا يحق لأي طرف من الاعضاء المتعاقدة منح تفضيلات لدولة على حساب دولة اخرى، بحيث ان اي مزايا، تفضيلات و امتيازات يمنحها طرف متعاقد لمنشأ محلي لدولة اخرى، يجب ان يمنح لكل منتج مشابه لكافة الدول الاعضاء دون قيد او شرط، و على العموم هذه التفضيلات تشمل الرسوم الجمركية، و مهما كانت طبيعتها على

الاستيراد و التصدير، التحويلات الدولية لرؤوس الاموال، و كذا جميع المسائل التي وردت في المادة الثالثة، فيما استئنفت الاتفاقيات التفضيلية التي وردت في الملاحق (أ-ب-ج-د-هـ) و ذلك لبعض المنتجات فقط.

• المعاملة الوطنية

و جاء هذا المبدأ في الجزء الثاني من وثيقة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، و ذلك في المادة الثالثة، تحت بند المعاملة الوطنية فيما يخص الضرائب و اللوائح الداخلية، حيث لا يجب على اي دولة متعاقدة فرض ضرائب او رسوم داخلية، قوانين تخص البيع، الشراء، النقل و التوزيع او استعمال المنتج في الاسواق الداخلية او نسب معينة كمخدرات لبعض المنتجات المستورد بهدف حماية الانتاج الوطني، كما ان منتجات الدول الاعضاء المستوردة من دول اخرى عضو لا يمكن ان تفرض عليها رسوم او ضرائب سواء بشكل مباشر او غير مباشر، مهما كانت طبيعة الرسوم بشكل اعلى من تلك التي تفرض على المنتجات الوطنية المشابهة، كما لا يمكن ان تمنح لها معاملة اقل تفضيلية من تلك التي تمنح لمنتج محلي.

• تحرير التجارة و دعم التجارة العادلة

لقد جاءت العديد من الدراسات السابقة لتبين دور الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة في تحرير التجارة الدولية، ورغم ان هذه الدراسات لم تشر الى تحرير التجارة كمبدأ من مبادئ الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، لكنها اشارت الى العديد من المبادئ التي ترتبط ضمناً بتحرير التجارة مثل "مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، حظر الاجراءات التقيدية الكمية، محاربة سياسة الاغراق"، و لا بد الاشارة هنا الى ما ورد في الجزء الثاني من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية في موادها الخامسة، السادسة، الحادية عشر، السادسة عشر، ففي المادة الخامسة التي تضمنت حرية النقل العبور "freedom of transit"

و التزمت الدول المتعاقدة على ضمان حرية العبور للسلع التي تجتاز الحدود الدولية سواء حدثت مع او بدون تخزين للسلعة و اعادة شحنها، و لا يجوز التمييز فيما بينها بناء على مكان المنشأ، الوجهة، او ملكية وسيلة النقل، و يجب ان تكون الرسوم او اللوائح التنظيمية المفروضة على حركة العبور معقولة [7].

كما التزمت المادة السادسة المتعلقة بمكافحة الاغراق و الرسوم التعويضية في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة سنة 1947 على وجوب الاطراف المتعاقدة عدم ممارسة سياسة اغراق تسبب او تهدد بالحاق ضرر مادي للصناعة المحلية او تعيق بطريقة مباشرة في انشاء فرع للصناعة المحلية، و يتحقق الاغراق كما سبق و ان تعرضنا اليه، اذا كان سعر هذا المنتج اقل من السعر المماثل المطبق في المعاملات التجارية الدولية لمنتج مشابه موجه للاستهلاك في البلد المصدر، او في حالة كان اقل من تكاليف الانتاج للمنتج في البلد المنشأ، و يحق للدول الاعضاء حسب نفس المادة فرض ضريبة على المنتجات الموجهة للاغراق و ذلك بهدف تعويض او منع الاغراق بشرط ان لا تتجاوز هذه الضريبة هامش الاغراق، و في حالة وجود دعم لمنتج معين يمكن فرض رسوم على هذا المنتج و تسمى هذه الرسوم ب "الرسوم التعويضية" (CVDs) Contervailing Duties

أما فيما يخص إلغاء القيود الكمية فقد نصت المادة الحادية عشر من الاتفاقية على فرض إلغاء الحظر أو القيود على استيراد أي منتج لدول الاعضاء، مثل تراخيص الاستيراد أو التصدير، أو نظام الحصص، رغم وجود بعض الاستثناءات و التي حملتها المادة الثانية عشر و الخاصة بالقيود الموجهة لحماية توازن الميزان التجاري و أيضا المعاملة الممنوحة للدول النامية و المنصوص عليها في المادة الثامنة عشر و ذلك لدعم جهود التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

• الشفافية

و نعني بالشفافية التزام الدول الاعضاء نشر و تطبيق اللوائح المتعلقة بالتجارة و ذلك وفقا للمادة العاشرة، هذه الاخيرة نصت على أن القوانين و الانظمة و الاحكام التشريعية، القرارات الادارية السارية المفعول و التي قد تؤثر على حركة و اتجاه التجارة مثل التقييم الجمركي، معدل الرسوم و كذا القيود المتعلقة بالاستيراد و التصدير يجب ان تكون محل نشر على وجه السرعة و على نطاق واسع لتمكين الاطراف التجارية من الاطلاع عليها، كما يجب على الدول المتعاقدة نشر التدابير و الاجراءات المتصلة بالتجارة قبل دخولها حيز النفاذ.

• التنمية الاقتصادية

و يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية أحد أهم مبادئ الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة، حيث جاء في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان "التجارة و التنمية"، مبادئ و أهداف و كذا تعهدات الاطراف المتعاقدة، و قبلها في المادة الثامنة عشر الدعم التي تقدمه الدولة لصالح التنمية الاقتصادية، كما اشارت المادة السادسة و الثلاثون الى أن الاهداف الانمائية لهذا الاتفاق تتمثل في رفع مستويات المعيشة و تطوير اقتصاديات الدول الاعضاء، كما أن عائدات التصدير للاطراف المتعاقدة خاصة الدول النامية و الاقل نموا يمكن أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، و تعتبر التجارة الدولية أداة تقدم اقتصادي و اجتماعي متلما اشارت لذلك الفقرة (هـ) من نفس المادة.

5 مسار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الدول القليلة التي شهدت أطول مراحل مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، فكلولوجيا المفاوضات تعود الى تاريخ 3 جوان 1987 تاريخ تقديم أول طلب للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة، و بعدها تشكل مجموعة العمل المكلفة بدراسات طلب الانضمام في 17 جوان 1987، لكن و مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و دخولها حيز التنفيذ في جانفي 1995، تم تحويل الملف الى المنظمة العالمية للتجارة، و لقد قدمت الجزائر أول مذكرة للسياسة التجارية في 11 جويلية 1996، و قد ضمت ستة محاور أساسية: [8]

- **الاقتصاد، السياسة الاقتصادية و التجارة الخارجية:** و قد ضمت عرض تفصيلي للوضعية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية و أهدافها، السياسة النقدية و سعر الصرف، سياسة ترقية الاستثمار، مستوى الأسعار و المنافسة...
- **إطار لوضع و تنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية:** و شملت صلاحيات السلطات التنفيذية، التشريعية و القضائية، الهيئات الحكومية المسؤولة على إعداد و تنفيذ السياسات التجارية، التشريعات و القوانين...
- **السياسة المؤثرة على التجارة في السلع:** لوائح الاستيراد، التصدير، السياسات المحلية بشأن تجارة السلع و الزراعة،
- **السياسة التجارية للملكية الفكرية:** و تمس تطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية، التدابير فيما يخص منع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية، قائمة اللوائح و التشريعات التي تتناول الملكية الفكرية...
- **السياسة التجارية للخدمات:** و تشمل القواعد العامة للتجارة في الخدمات بالإضافة الى القوانين و التشريعات المتعلقة بها...

- القواعد المؤسسية للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى: وتشمل الاتفاقيات الثنائية والجماعية المتعلقة بالتجارة الخارجية للسلع والخدمات، اتفاقيات الاندماج الاقتصادي، الاتحاد الجمركي...

بعد ذلك قامت الجزائر بالإجابة على أكثر من 500 سؤال وتقديم توضيحات لفريق العمل وكان ذلك في 14 جويلية 1997، لتجتمع بعد ذلك مع فريق العمل في أول جولة في 22 و 23 افريل 1998، وذلك بعد الاجابة على الاسئلة الاضافية في 22 جانفي 1998، ولم تحمل الجولة الاولى أي تقدم بل كانت مجرد جولة لجس النبض، خاصة وأن الجزائر مازالت في مرحلة تجسيد الاصلاحات الاقتصادية.

و بعد اربع سنوات إجتمع فريق العمل في جولته الثانية لتتبعه جولتان في نفس السنة، لكنها لم تأتي بالجديد، وقد قدمت الجزائر في أكتوبر من نفس السنة مذكرة ثانية لسياسة التجارية وإجابات عن تساؤلات إضافية بالإضافة الى معلومات حول القطاع الزراعي، الخدمات، العوائق الفنية أمام التجارة، معايير الصحة والصحة النباتية، حقوق الملكية الفكرية، وقد شهدت المفاوضات نوع من التقدم الى غاية سنة 2008، حيث شهد مسار المفاوضات الجولة العاشرة وبالضبط في 17 جانفي 2008، قبل أن تتوقف المفاوضات الى غاية السنة الفارطة، حيث إجتمع فريق العمل في جولته الحادية عشر في 5 افريل 2013 بعد تقديم الجزائر توضيحات إضافية وكذا خطة العمل التشريعية في جانفي 2013، وقد شهدت هذه الجولة تقدم ملحوظ في العديد من المجالات فيما بقيت محاور أخرى لم يتم التوصل الى اتفاق مثل: الخدمات، الملكية الفكرية، سياسات الدعم، الاستثمار، أما فيما يخص المفاوضات الثنائية فقد انتهت الجزائر المفاوضات مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل والاورغواي، سويسرا و الأرجنتين فيما تبقى المفاوضات مستمرة مع 13 بلد آخر.

و من المنتظر أن تعقد الجولة الثانية عشر مع نهاية شهر مارس من هذه السنة، حيث تم تقديم توضيحات جديدة بالإضافة الى مخطط الاصلاحات التشريعية، هذه الجولة ستكون متبوعة بسلسلة من الاجتماعات الثنائية مع كل من كندا، أندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلندا، تركيا و كوريا الجنوبية [9].

تواجه الجزائر العديد من التحديات تعرقل سعيها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، سواء من حيث تقديم ضمانات كافية للدول الشريكة في المفاوضات الثنائية، أو الدول المشككة لمجموعة العمل، ففي ما يخص المفاوضات الثنائية تم الاتفاق بعض الاطراف و في مجملها دول امريكا الجنوبية و من المنتظر بدأ المفاوضات مع بعض دول قارة آسيا في انتظار الدول العربية و الاتحاد الاوروبي و امريكا، و تبقى الامور معقدة بعض الشيء فيما يخص التعريفات الجمركية المطبقة، حيث أن متوسط التعريفات الجمركية المطبقة على واردات الاتحاد الاوروبي هو 12 بالمائة في حين متوسط التعريفات الجمركية المطبقة على الدول العربية هي 20 بالمائة و باقي الدول هي 16 بالمائة، و هو ما يتناقض مع أحد مبادئ المنظمة العالمية للتجارة هو مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية.

كما تواجه الجزائر بعض الاشكالات في العديد من القضايا مثل: الاستثمار، الدعم و حقوق الملكية الفكرية. بالنسبة لقضايا المتعلقة بالاستثمار و المتصلة بالتجارة، فقد قدمت الجزائر توضيح بشأن حقوق الملكية الفكرية في 22 افريل 2002، حيث شمل 121 بند و تبقى بعض الاشكالات قائمة مثل: فعالية التشريعات في حفظ الملكية الفكرية، كما يبقى القطاع الزراعي يطرح إشكال امام المفاوضات، حيث و منذ سنة 1998 قدمت الجزائر عشر مقترحات و توضيحات كان آخرها في 14 جوان 2013، حيث تم تقديم توضيحات بشأن الدعم المحلي و دعم الصادرات للقطاع الزراعي.

الجدول 1: العروض و المراجعات في قطاع الزراعة

التاريخ	العروض و المراجعة
30 جانفي 1998	العروض الاولى
8 افريل 2002	العروض الثاني
19 افريل 2004	مراجعة
18 ماي 2004	مراجعة
28 جانفي 2005	مراجعة
14 فيفري 2013	مراجعة
05 جوان 2013	مراجعة

و بالنسبة للجانب التشريعي المرتبط بالتجارة الخارجية فيبقى بشكل عقبة في طريق الانضمام بسبب عدم وضوح التشريعات و تناقضها في بعض الاحيان مع بعض بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تم مراجعة التشريعات التي تمس التجارة الخارجية في 26 فيفري 2014. و بخصوص مسألة النفاذ الى الاسواق، ففي الجانب المتعلق بالتجارة في السلع، قدمت الجزائر العرض الاول في 8 فيفري 2002، لتتبعه عرض إضافي في 18 نوفمبر 2013، حيث تبقى بعض النقاط عالقة مثل: العوائق الفنية أمام التجارة، معايير الصحة و الصحة النباتية بالإضافة الى تراخيص الاستيراد و التقييم الجمركي،

الجدول 2: العروض و المراجعات في مجال تجارة السلع

التاريخ	العروض و المراجعات
8 مارس 2002	العروض الاولى
18 سبتمبر 2003	مراجعة
05 نوفمبر 2007	مراجعة
17 ديسمبر 2012	مراجعة
01 فيفري 2013	مراجعة
18 نوفمبر 2013	مراجعة

أما فيما يخص التجارة في الخدمات فهي الاخرى تشكل تحدي أمام الانضمام الى المنظمة حيث قدمت الجزائر في أكتوبر الماضي مراجعة حول التجارة في الخدمات، فمنذ تحويل ملف الجزائر الى فريق العمل على مستوى المنظمة العالمية للتجارة و على مدار 19 سنة قدمت الجزائر 222 منها 31 وثيقة خاصة بالأجوبة و التوضيحات.

الجدول 3: العروض و المراجعات في تجارة الخدمات

التاريخ	العروض و المراجعات
8 مارس 2002	العروض الاولى
22 مارس 2002	مراجعة
22 افريل 2002	معلومات حول السياسات المؤثرة على التجارة في الخدمات
11 نوفمبر 2002	مراجعة
17 سبتمبر 2003	مراجعة
15 جوان 2004	مراجعة
18 جانفي 2005	مراجعة
06 نوفمبر 2007	مراجعة
25 اكتوبر 2013	مراجعة

6 خاتمة

إن طريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يبقى على الأرجح طويلا و شاقا خاصة في الوقت الحالي و الذي يشهد فيه العالم بطى في معدلات النمو و صراع على الأسواق الخارجية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة تقريبا التي استمر مسار مفاوضاتها أكثر من ربع قرن، و يعتبر كل من الجانب التشريعي للتجارة الخارجية بالإضافة الى التجارة في الخدمات و السلع و الدعم المحلي و دعم الصادرات للمنتجات الزراعية و الاستثمار من القضايا التي تعترض طريق الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة و أنها مازلت على طاولة المفاوضات ليومنا هذا.

ففي مجال التجارة في الخدمات تشكل الخدمات البنكية و الفندقية و خدمات الاتصال و السمعي البصري العائق الاكبر أمام التوصل الى إتفاق، أما في مجال التجارة في السلع في بعض القضايا مثل الرسوم الجمركية و التقييم الجمركي، القبود الكمية أمام الصادرات و الواردات، الوقاية مازالت تثير حفيظة أعضاء فريق العمل، أما في ما يخص الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، فالتصاميم الهندسية و الحقوق المجاورة مازال يبتابها بعض الغموض، كما أن الجوانب المتعلقة بالاستثمار و المتصلة بالتجارة فهي الأخرى تلعب دور أساسي يحول دون إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك بسبب بعض القوانين المقيدة لحرية الاستثمار مثل: قاعدى 51/49 و كذا شرط المكون المحلي أو حدود التصدير، كما أن بعض مبادئ المنظمة مازالت غامضة في التشريع الجزائري مثل: الشفافية و معاملة الدولة الاكثر رعاية.

لكن يجب أن لا نوهم أنفسنا بأن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، بل قد تكون نتائجه وخيمة على بعض القطاعات مثل: الزراعة و الخدمات، فالأمثلة كبيرة اليوم لدول تعتمد على صادراتها النفطية بشكل كبير و رغم دخولها في هذا الاطار المتعدد الاطراف إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل كبيرة في إقتصادياتها.

REFERENCES

- [1] Commission Intérimaire de l'organisation international du commerce, Acte final et documents connexes, Conférence des nation unies sur le commerce et l'emploi (la havane, cuba, du 21 novembre 1974 au 24 mars 1948), E/conf.2/78, New York, USA, avril 1948, p12.
- [2] United Nations, United Nations Economic and Social Council, Report of The First Session of the Preparatory Committee Of UN Conference on Trade and Employment, UN Secretariat, E/PC/T/33, New York, USA, November 1946.
- [3] OMC, comprendre l'OMC, Ce que nous faisons, site de l'OMC, site de l'OMC :
- [4] http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_we_do_f.htm (31:03:2013, 03:28 GMT).
- [5] OMC, Accords général sur les tarifs douaniers et le commerce 1994, Annexe 2, Mémorandum D'accord sur les règles et procédures régissant le règlement des différends, secrétariat du l'OMC, Genève, 1994, p 420.
- [6] OMC, Accords générales sur les tarifs douaniers et le commerce 1994 , Annexe2, Mécanisme d'examen des politiques commerciales, secrétariat du l'OMC, Genève, 1994, sans pages.
- [7] United Nations, General Agreement On Tariffs And Trade, United Nation Secretary, UN Treaty Series, NY, USA, 1950, p 196.
- [8] GATT, Acte Finale De l'Accord Général Sur Les Tarif Douaniers Et Le Commerce, Secrétariat De GATT, Genève, 1947, p-p : 9-10.
- [9] OMC, ACCESSION DE L'ALGERIE, Aide-mémoire sur le régime de commerce extérieur, WT/ACC/DZA/1, 11 juillet 1996.
- [10] APS, Accession de l'Algérie à l'OMC: le 12e round des négociations fin mars à Genève, Economie, Mercredi, 12 Mars 2014 13:04.
- [11] <http://www.aps.dz/fr/economie/2807-accession-de-l-alg%C3%A9rie-%C3%A0-l-omc-le-12e-round-des-n%C3%A9gociations-fin-mars-%C3%A0-gen%C3%A8ve>